

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1997/L.10
21 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

١٩٩٧ - ٨ - ٢٥ نيسان / أبريل

البند ٤ من جدول الأعمال

الأعمال التحضيرية لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لفرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

جلسات حوار مع الفئات الرئيسية

تقرير موجز عن جلسة الحوار مع أرباب التجارة والصناعة (١٨ نيسان / أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السفير جون آش (أنتيغوا وبربودا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة.

مدير الجلسة: السيدة ماريا كاتوي، غرفة التجارة الدولية، والسيد بجورن ستيفسون، مجلس التجارة العالمية للتنمية المستدامة

المتحدثون: أدلى ببيانات ممثلو المنظمات والشركات التالية: شركة "زيروكس"، وشركة (ICI) وشركة EnviroServe، وشركة "سكادر وستيفنس وكلارك"؛ وشركة الطاقة الكهربائية في طوكيو؛ وشركة النفط البريطانية؛ وشركة "آراكروز سليولوز"؛ وغرفة التجارة الدولية؛ ومجلس التجارة العالمية للتنمية المستدامة؛ وشركة "داو كيميكال"؛ وشركة "Grupo IMSA".

البيانات المقدمة

أحرزت الأعمال التجارية تقدماً صوب التنمية المستدامة (ضررت عدّة أمثلة مستمدّة من التقارير التالية: تقرير بعنوان "إشارات التغيير" قدمه مجلس التجارة العالمية للتنمية المستدامة؛

وتقدير بعنوان "تنفيذ ميثاق الأعمال التجارية المستدامة الصادر عن غرفة التجارة الدولية" قدمته غرفة التجارة الدولية). وفي أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات ركزت الشركات على تنظيف آثار التلوث وعلى تدابير التصريف عند المصب. وفي يومنا هذا، تبذل كثير من الشركات الرائدة في العالم جهوداً أكثر تكاملاً. وتشمل هذه الجهود اتباع نهج قائم على النظم في الإدارة البيئية، وإقامة شراكات مع الحكومات والأطراف المؤثرة وتحمل الشركات مسؤولية المنتجات طيلة دورتها العمرية. بيد أن التجارة والصناعة ما زالتا في المراحل الأولى من ثورتهما "الخضراء" ويتعين عليهما أن تقوما من الآن فصاعداً بتشغيل كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما الموجود منها في البلدان النامية.

الأنشطة

شرعت الجماعات التجارية بعدة مشاريع وبرامج لتعزيز التنمية المستدامة. وقدم الفريق الدراسي بعض الأمثلة على "إشارات التغيير"، ومن بينها:

قامت غرفة التجارة الدولية بإعداد ونشر "ميثاق الأعمال التجارية لأغراض التنمية المستدامة" وذلك قبل وقت قصير من انعقاد مؤتمر ريو. ومنذ ذلك الحين، اعتمد ما يزيد على ٥٠٠ شركة في سائر أنحاء العالم المبادئ الستة عشر الواردة في "ميثاق الأعمال التجارية" وتواصل تلك الشركات تحسين سياساتها وممارساتها البيئية.

شجعت غرفة التجارة الدولية على وضع العلامات الإيكولوجية، وإدارة النفايات، والتنوع البيولوجي، والسياسات المتصلة بتغيير المناخ. كما وضعت الغرفة مجموعة لإدارة البيئة مخصصة للشركات.

نفذت شركة زирوكس برامج للفعالية الإيكولوجية وبرامج بيئية رائدة. ومن خلال إقامة شراكات مع الحكومات والأطراف المؤثرة، تهدف شركة زيروكس إلى تحقيق القضاء على النفايات، والإدارة الجيدة للمنتجات، وإنتاج منتجات مأمونة، وعدم تعرض المستخدمين للإصابات، والامتثال للقواعد في سائر أنحاء العالم. وثمة جهود محددة تشمل برامج مخصصة لإعادة كنائس الطبع والتحبير وإقامة مصانع عديمة النفايات.

وأقامت شركة (ICI) نظاماً شاملاً للسلامة والصحة والإدارة البيئية. ويستخدم هذا النظام أدوات للتشجيع على الممارسات المستدامة. وتشمل هذه الأدوات المعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات المحلية ومراجعة الحسابات وخطابات الضمان واستعراضات الأداء والسياسة العامة.

ويعمل كثير من الشركات على تنفيذ أنظمة لإجراء استعراضات مستقلة للتحقق والأداء، من بينها على سبيل المثال "برنامج المراجعة والإدارة الإيكولوجية".

وتطبق الصناعة الكيميائية برنامجاً "للرعاية الرشيدة" يشتمل على الإبلاغ البيئي والإبلاغ الاجتماعي ومواضيق ومبادئ للأعمال التجارية ومعايير نظم الإدارة البيئية.

وقامت ٣٦ رابطة صناعية و ١٣٧ من الرابطات التجارية في اليابان بوضع خطة عمل بيئية صناعية المنحى.

وتعمل شركة "سكادر وستيفنس وكلارك" كمدير استثمارات "الصندوق ستوربراند وسكادر للقيمة البيئية". ولهذا الصندوق هدفان هما ١. توفير عائدات تنافسية بالمقارنة مع "الرقم القياسي العالمي لستانلي مورجان" و ٢. إثبات إمكانية جني عائدات استثمار كبرى عن طريق استخدام قواعد تحليلية للضبط البيئي. ويحكم على الشركات المشمولة بحافظة الأوراق المالية على أساس سلسلة من المعايير البيئية.

ووضعت شركة النفط البريطانية بياناً واضحاً بأهداف السلامة والصحة والبيئة والأهداف الطويلة الأجل. ووضعت الأهداف وعمليات الإدارة موضع التطبيق من أجل تسهيل بلوغ الأهداف.

وأنشأت شركة "آراكروز سليولوز" المعهد الدولي للبيئة والتنمية لإجراء دراسة عن دورة الورق. وتغطي الدراسة جميع جوانب دورة الورق المستدامة وتقدم استنتاجات بشأن الأنظمة الحكومية ذات الصلة، ووضع العلامات الإيكولوجية، والإحراق.

وأكَدت شركة "EnviroServe" أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية لبلدان كثيرة منها جنوب أفريقيا على سبيل المثال، وأشارت في الوقت نفسه إلى الصعوبات التي تقف أمام تحسين أدائها البيئي.

العقبات

تواجَه التجارة والصناعة عدة عقبات أمام مواجهة التنمية المستدامة. وتشمل هذه العقبات: الصعوبات في إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي السياسات التي تروج للممارسات غير المستدامة. ويرد أدناه موجز لأبرز المشاكل:

بالرغم من اعتماد كثير من الشركات الرائدة مبادئ للتنمية المستدامة، فإن كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى الموارد الازمة للسير على منوالها.

غالباً ما تؤدي الضرائب والمعونات إلى تعزيز السلوك غير المستدام.

بإمكان الأنظمة غير الضرورية أن تضعف جهود الأعمال التجارية الراامية لتعزيز التنمية المستدامة.

بعض الحكومات والثقافات لا تشجع الأطراف المؤثرة ومبادرات الإيصال التي تقوم بها الصناعة.

كثيراً ما تعارض الأطر الاقتصادية والاجتماعية والقانونية مع الاستدامة.

الأولويات

حددت الجماعة التجارية عدة مجالات تتسم بالأولوية. وهذه المجالات تشمل:

الاستدامة تتطلب نظرة طويلة الأجل.

الشقة المتبادلة بين جميع الأطراف المؤثرة تعتبر ركناً أساسياً من أركان التنمية المستدامة. وهذا يتطلب الشفافية والالتزامات التي تشمل المبادئ والإبلاغ والاستعراض والتحقق.

التنمية المستدامة تتطلب التعاون من جانب جميع القطاعات.

جميع الشركات التجارية والصناعية، وليس مجرد الشركات المتعددة الجنسيات، يتحتم عليها اعتماد مبادئ التنمية المستدامة.

يجب على جميع الحكومات توفير الإطار اللازم للأعمال التجارية لتلبية احتياجات المجتمع وحماية البيئة. وعلى الحكومات أن توفر بصفة خاصة الحواجز الازمة للاستدامة وإزالة أية عقبات تقف في سبيلها.

على البلدان النامية أن تتجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعت فيها البلدان الصناعية في الماضي.

ينبغي للممارسات التجارية أن تشمل الفعالية الإيكولوجية؛ وإدارة الدورة العمرية؛ وتوفير معلومات مناسبة للمستهلكين؛ والمحاسبة البيئية؛ والمقاييس النموذجية البيئية.

الحوار

شارك في المناقشة ممثلو الحكومات التالية: بلجيكا وبورو وجزر مارشال وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسويد والصين وفرنسا والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وشارك في الحوار أيضاً ممثلو عن "شبكة أوروبا الوسطى والشرقية"; وـ"منظمة أصدقاء الأرض الدولية"; وـ"منظمة أدوات للتحول" وـ"برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

وسأل أحد الممثلين عن حالات بذلت فيها الشركات جهوداً لإبطاء أي عمل يتعلق بتغيير المناخ. وأشار بصفة خاصة إلى أن تلك الشركات، رغبة منها في حماية مكاسبها القصيرة الأجل، تعرّض على النتائج التي توصلت إليها الأوساط العلمية إزاء ظاهرة الاحترار العالمي. ورد أحد أعضاء الفريق على ذلك بقوله إن أعضاء كثُر من الجماعة التجارية يريدون المشاركة في المناقشة الدائرة حول تغيير المناخ ويحبذون حلولاً عالمية طويلة الأجل. وأقر عضو آخر في الفريق بالحاجة إلى تغيير الأنماط المعيشية، والفصل بين الطاقة والتنمية الاقتصادية، واعتماد مصادر بدائلة للطاقة.

وأشار أحد الممثلين إلى صعوبة التوفيق بين أفضلية الصناعة للقيام بمبادرات طوعية وال الحاجة إلى وجود اتساق في سياسات الحكومة والمعايير البيئية. كما أقر بأهمية تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (ولا سيما الموجود منها في البلدان النامية) من الوفاء بالمعايير الدولية (بلجيكا). وأشار أحد أعضاء الفريق إلى ضرورة قيام الشركات التجارية الكبرى بمساعدة المؤسسات التجارية الصغيرة في الامتثال للمعايير الدولية الموحدة عوضاً عن التفاوض على خفض المعايير بالنسبة للبلدان النامية.

وأدلى ممثلو الحكومات بتعليقات أخرى وجهوا الانتباه فيها إلى المشاركة المحلية (الولايات المتحدة الأمريكية) وإلى توعية المستهلكين (بورو). وأشار ممثل أحد الحكومات إلى أن بإمكان الأعمال التجارية القيام بدور هام في إرهاق الوعي البيئي فيما بين المستهلكين (بورو). ورداً على ذلك، وصف ممثل شركة زيروكس برنامجاً للاتصالات في شركته يوفر معلومات إلى البائعين والمستهلكين.

وأشار ممثل أحد الحكومات إلى أن ممارسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غالباً ما تكون ضارة بالبيئة (الصين). ورد أحد أعضاء الفريق على ذلك بقوله أنه يتعمّن على الشركات التجارية الكبيرة أن تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جهودها الرامية لتعزيز التنمية المستدامة.

وأشار ممثل أحد المنظمات غير الحكومية إلى أن التدهور البيئي الناشئ عن زيادة حجم الإنتاج يلغي المكاسب المتحققة في مجال الكفاءة (منظمة أصدقاء الأرض الدولية). ورد أحد أعضاء الفريق على ذلك بقوله إن التنمية والاستدامة هما عاملان ضروريان وإن النمو الاقتصادي يعني زيادة حجم الإنتاج.

وتناول ممثلو آخرون عن الحكومات مجموعة واسعة من المواقب في بياناتهم. فقد أشار أحد هم إلى أن بإمكان مجلس التجارة العالمية للتنمية المستدامة أن يساعد في وضع أهداف للكفاءة الإيكولوجية (هولندا). وأشار ممثل آخر إلى تعقد القضايا المطروحة على بساط البحث ودعا إلى معالجة هذه التحدّيات على النطاق العالمي وعلى مستويات مختلفة من قبل محافل مختلفة تتسم بالشفافية والهيكل التنظيمية

(جنوب أفريقيا). وأثار أحد الممثلين مسألة نقل التكنولوجيا؛ وأقر بالاتجاه السائد الآن بالنقل من شركة تجارية إلى أخرى فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومات في توفير الحوافز للقيام بمثل هذه الأنشطة (فرنسا). ورد أحد أعضاء الفريق مشيراً إلى زيادة تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأشار مثل آخر إلى أن البرامج القائمة على أساس الاستئجار غالباً ما تكون أسلم بيئياً من نهج المبيعات الأخرى.

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة والتوصيات المرفوعة إليها

على لجنة التنمية المستدامة أن توفر اهتماماً وثيقاً لجميع جوانب التنمية المستدامة الثلاثة - التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وعليها أن تقيم جدول أعمالها على أساس تقييم علمي سليم ودقيق للمخاطر والتكاليف الاقتصادية. وعليها أن تركز في المرحلة المقبلة في عملها على القضايا التي لا يوجد في منظومة الأمم المتحدة من أجلها مركز تنسيق واضح لمناقشة السياسة العامة والتوصيات المتعلقة بها. ويرحب عالم الأعمال التجارية في إجراء حوار متواصل منهجه يشمل الفئات الرئيسية ولكن من المهم جداً أن تشارك الحكومات بفعالية في هذه العملية. وعلى الحكومات أن تعزز التنمية المستدامة عن طريق:

الاستفادة من قدرة الشركات التجارية والصناعية على التغير والتكيف بسرعة.

السماح للأعمال التجارية في الاختيار بين نظام يتسم بحد أدنى من القواعد ونظام يسمح بمروره النهج مقابل أهداف أعلى للأداء.

المساعدة في حفز وإدخال نظم طوعية تشجع على تحمل المسؤولية عن المنتجات طيلة دوراتها العمرية.

دراسة ما إذا كانت الضرائب والمعونات تشجع على السلوك غير المستدام، وتغيير السياسات تبعاً لذلك.

التحول من الضرائب القائمة على الدخل إلى الضرائب القائمة على الاستهلاك على مدى فترة طويلة بما فيه الكفاية.

تعديل الأسعار تدريجياً بحيث تعكس المنتجات تكاليفها البيئية الكاملة.

إعادة النظر في المقياس التقليدي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والنظر في تكميله بمقاييس قائم على ناتج محلي إجمالي صافي يعكس نصوب الموارد.

التشجيع على وصول ومشاركة الأطراف المؤثرة فيما يتعلق بدور الأعمال التجارية في تعزيز التنمية المستدامة.

— — — — —